المدرج في صحيح البخاري

مرشد الحيالي

مقدمة البحث:

الحمد لله الذي قيَّض لحفظ سنة نبيه صلى الله عليه وسلم جهابذة من علماء الحديث، وبذلوا في ذلك الجهد والسعي الحثيث، ونقَّوْها من الوضع والكذب، ونشروها بين سائر العجم والعرب، لتبقى مشعل النور والهداية، مبينةً لِما أُجمل من القرآن، ومفصِّلة وموضِّحة لما أُبهم للعيان، والصلاة والسلام على خير الأنام، ومَن درَج على سنته في سائر الأعوام، وعلى آله وصحبه الأصفياء الأتقياء، ومن تشبَّه بهم وسار على نهجهم من العلماء الأوفياء؛ أما بعد:

فهذا البحث عنوانه المدرج في صحيح البخاري، وبيان أنواعه وأقسامه وأحكامه، وبيان الأسباب التي دعت الإمام البخاري إلى الإدراج وتوجيهه لذلك، ولا يشك عاقل أن صحيح البخاري من أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل، وقد أُثيرت بعض الشبهات حول المدرج في البخاري، وخاصة في عصرنا الذي شنَّ فيه المغرضون سهامهم للنَّيْل من سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم، وأن الذب عن سنة المصطفى هو نوع من أنواع الجهاد، لحماية السنة مِن ألسنة الأوغاد، وقد جمعت ذلك في هذا البحث، من أجل إيقاظ الهمة والحث، وسطَّرت فيه ما يَسُرُّ الناظرين، ويغيظ الحاقدين، والحقيقة أن هذا الموضوع لم ينَل من البحث والتحقيق ما نالته المعلقات في صحيح البخاري، وهو موضوع يستحق الدراسة الوافية والعناية الفائقة، ولعل ذلك يكون باعثًا على إكمال المسير، وإحاطة الموضوع من جميع جوانبه ومسالكه، والله ولي التوفيق.

Research Introduction:

All praise is due to Allah, who enabled the preservation of the Sunnah of His Prophet (peace and blessings be upon him) to be accomplished by eminent scholars of Hadith. They exerted tremendous effort and diligent work in this endeavor, purifying it from fabrication and falsehood, and disseminating it among all people, both Arab and non-Arab, so that it may remain a beacon of light and guidance, clarifying what is concise in the Quran and elaborating on what is obscure. Peace and blessings be upon the best of mankind, and upon those who followed his Sunnah throughout the years, and upon his pure and pious family and companions, and upon those faithful scholars who emulated them and followed their path. And after that... This research, entitled "Interpolations in Sahih al-Bukhari," explains its types, categories, and rulings, as well as the reasons that prompted Imam al-Bukhari to include it and his guidance on the matter. No reasonable person doubts that Sahih al-Bukhari is among the most authentic books after the Book of Allah, the Exalted. Some doubts

have been raised about interpolations in al-Bukhari, especially in our time, when malicious individuals have launched attacks to undermine the Sunnah of the Prophet Muhammad (peace and blessings be upon him). Defending the Sunnah of the Prophet is a form of jihad, protecting it from those who would distort it. I have compiled this in this research to stimulate interest and encourage further inquiry, presenting what pleases the reader and angers the spiteful. The truth is that this topic has not received the same level of research and investigation as the suspended narrations in Sahih al-Bukhari. It is a subject deserving of thorough study and meticulous attention. Perhaps this will motivate further research and a comprehensive examination of the topic from all its aspects and approaches. And Allah is the Granter of Success.

الكلمات الافتتاحية: البخاري، المدرج، الكشف، الأسباب، المنهج.

الدراسات السابقة:

من الدراسات المتعلقة بموضوع المدرج التي وقفت عليها ما يلي – وهي قليلة –:

أولًا: المدرج في الحديث النبوي الشريف ومفهومه، دراسة على نماذج من صحيح البخاري للدكتور محمد عبد الرزاق الرعود، أستاذ مساعد في السنة في جامعة البلقاء بالأردن، وواضح من العنوان أن الدراسة لنماذج تطبيقية من الصحيح، اختارها من مدرج المتن، وبيَّن ما يترتب عليها من خلاف فقهي في بعض المسائل، نظرًا لإثبات بعضهم للجزء المدرج، ونفي الآخرين لها.

ثانيًا: المدرج ووجه إخراج الإمامين البخاري ومسلم له في صحيحهما، لكاتبها عوض بن سالم مبارك باشعيب، البحث شمل المدرج في البخاري ومسلم، ودواعي ذلك وأسبابه، ومنهج كلٍّ منهما في المدرج، وطرق الكشف عن الألفاظ والروايات المدرجة في كليهما، ولو أفرد الباحث للبخاري بحثًا مستقلًّا، وللإمام مسلم بحثًا، لكان أفضل وأنفعَ للقارئ.

منهج البحث:

المنهج الاستقرائي والوصفي: وذلك بذكر أقوال علماء الحديث، وتتبُّع آرائهم في الموضوع، وبتوضيح المدرج وبيان أقسامه وأنواعه، وبيان منهج البخاري في ذكر المدرج في صحيحه، ودواعي ذلك.

وقسمت البحث إلى مقدمة ومبحثين، وخاتمة وتوصيات.

المبحث الأول: تعريف المدرج وبيان ماهيته، وتضمن من المطالب:

المطلب الأول: تعريف المدرج لغةً واصطلاحًا.

المطلب الثاني: حكم علماء الحديث على المدرج وبيان أسبابه.

المطلب الثالث: وسائل معرفة المدرج والكشف عنه.

المبحث الثاني: المدرج في البخاري، وفيه مطالب، فهو المقصود من البحث:

المطلب الأول: المدرج في المتن عند البخاري.

المطلب الثاني: المدرج في الإسناد في البخاري.

المطلب الثالث: منهج البخاري في المدرج وبيان دقة علمه.

الخاتمة والتوصيات.

المبحث الأول: تعريف المدرج، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف المدرج لغة واصطلاحاً.

أما لغة، فالمراد بالمدرج هو (لَف الشيء في الشيء، ودَرَج الشيء في الشيء يدرُجُهُ دَرْجًا، وأدرجه: طواه وأدخَله، ومنه: أُدرِج الميت في الكفن والقبر: أُدخِله، وأُدرِج الكتاب في الكتاب: أُدخِله، ودَرْجُ الكتاب: طيُّه وداخله)[1].

أما في الاصطلاح، فأن يدخل في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم شيءٌ من كلام بعض الرواة، فيتوهم من سمِع الحديث أن هذا كلامُ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم، قال ابن الصلاح في تعريف المدرج في الحديث: (وهو أقسام؛ منها: ما أُدرج في حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – من كلام بعض رواته بأن يذكر الصحابي – أو من بعده – عقيب ما يرويه من الحديث كلامًا من عند نفسه، فيرويه من بعده موصولًا بالحديث غير فاصلٍ بينهما بذكر قائله، فيلتبس الأمر فيه على مَن لا يعلم حقيقة الحال، ويتوهم أن الجميع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم)[2].

وقال الحافظ ابن كثير في تعريف المدرج: (هو أن تزاد لفظة في متن الحديث من كلام الراوي، فيَحسَبها مَن يسمعها مرفوعة من الحديث، فيَرويها لذلك)[3].

---

[1] لسان العرب لابن منظور: (2-269- مادة (درج)، وتاج العروس للزبيدي، 5/ 555.

[2] ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح؛ تحقيق نور الدين عتر (ص95).

[3] الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث لابن كثير، ص73، دار الكتب العلمية.

وغالب من تناول المدرج في علوم الحديث ومصطلحه، ركز على ذكر حد المدرج في المتن، وإن لم يُصرّح بذلك.

(والمدرج نوع من أنواع المعلول، ولا يُعد الكشف عن علة الإدراج في الحديث مما يتهيَّأ بيسرٍ، بل هو صورة من الصور الخفية لعلل الحديث، ولا يُعرف إلا بالجمع والمقارنة، والحفظ والمعرفة، إضافة إلى رصيد معتبر من الخلفيات الحديثية[4].

يتبيَّن مما سبق – من خلال التعريفات – أن الإدراج يكون في المتن والإسناد، وأن هناك طرقًا تدل على أن هذه الزيادة وهذا الإدراج ليسا من الحديث، والإدراج يكون في أول الحديث وأوسطه وآخره.

أهمية معرفة الإدراج في الحديث:

إن أهمية معرفة الإدراج في الحديث النبوي تتركز في تميُّز كلام النبي صلى الله عليه وسلم عن كلام غيره، كذلك هي هامة للفقيه والمفتي الذي يمارس استخراج الأحكام، فإن عدم معرفته بذلك يوقعه في الاستدلال الخاطئ؛ مثل: أن يستدل بلفظ مدرج، فيظنه أنه من المرفوع، مع أن الأمر خلاف ذلك[5].

كذلك من فوائد دراسة المدرج في الحديث والكشف عنه، تبيين الدقة والأمانة التي كان يتصف بها علماء الحديث ورواتهم في التمييز والبيان عن أوهام وأخطاء الرواة، دون أن يجاملوا أحدًا، أو يحابوا أحدًا، وأن الهدف من ذلك كله الحفاظ على كلام النبي صلى الله عليه وسلم من أن يختلط بغيره.

---

[4] انظر: تحرير علوم الحديث، للكاتب عبد الله بن يوسف الجديع 2/ 1016، والحديث المعلول قواعد وضوابط، تأليف حمزة عبدالله مليباري، 81.

[5] انظر: تسهيل المدرج إلى المدرج للغماري، ص75.

المطلب الثاني: المدرج وحكمه عند أهل الحديث:

المدرج عند علماء الحديث ليس كله سواء في درجة واحدة، فهو يختلف إلى أحكام عدة، فقد يكون محرمًا، ومنه ما يُتسامح فيه على النحو التالي:

1- فقد يكون محرمًا: وذلك إذا تعمَّد الراوي الإدراج؛ لأن فيه عزوَ الكلام لغير قائله، وخاصة في حديث النبي صلى الله عليه وسلم، قال السخاوي: تعمُّد الإدراج - أي: كل الأقسام المتعلقة بالمتن والسند - محظور؛ أي: حرام؛ لِما يتضمن من عزو الشيء لغير قائله، وأَسْوَأه ما كان في المرفوع مما لا دخل له في الغريب المتسامح في خلطه، أو الاستنباط)[6].

2- ما كان في باب تفسير الكلمة وغريبها، أو بيان أو توضيح، فإنه مما يتسامح فيه، قال ابن حجر العسقلاني رحمه الله: (والأمر في ذلك سهل؛ لأنه إن ثبت في رفعه فذاك، وإلا فالراوي أعرف في تفسير ما روى من غيره)[7].

وممن اشتَهر عنه أنه يُدرج في الحديث الإمام الزهري، فقد قال له ربيعة: (إذا حدَّثتَ فبيِّن كلامك من كلام النبي صلى الله عليه وسلم)[8].

---

[6] فتح المغيث بشرح ألفية العراقي (1-308).

[7] انظر: النكت على ابن الصلاح (2- 819).

[8] شرح مشكل الآثار للطحاوي (4-94)، والقراءة خلف الإمام للبخاري (ص28).

أما الكلمة أو الجملة المدرجة، فلا يجوز نِسبتها لرسول الله صلى الله عليه وسلم، إلا إذا ثبتت من وجه آخر، فإذا فُصل الجزء المدرج من الحديث، ونُسب إلى قائله، فإنه لا يضر الحديث، ولا يوصَف الجزء المدرج حينئذ بالضعف، إلا من جهة نسبته إلى قائله، أو عدم ثبوته)[9].

دواعي الإدراج وأسبابه:

ذكر علماء الحديث أن هناك عدة أسباب في الإدراج؛ منها:

1- قد يكون من الرواة إما نسيانًا، أو لعدم مراعاة الراوي للقرينة الدالة على التفصيل، ومثال ذلك ما رواه الخطيب البغدادي من رواية أَبي قَطَنٍ وشَبَابَةَ بْنُ سَوارٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ مُحمدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلمَ: "أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ، وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النارِ".

قال الخطيب: وَهِمَ أَبُو قَطَنٍ وَشَبَابَةُ فِي رِوَايَتِهِمَا فِي الْحَدِيثِ عَنْ شُعْبَةَ، وَذَلِكَ أَن قَوْلَهُ: "أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ" مُدرج من كَلامِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَقَوْلُهُ: "وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النارِ" من كَلام النبِي صَلى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلمَ[10].

وَقَدْ تبيَّن ذلك بما رواه البخاري في صحيحه قال: حَدثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ قَالَ: حَدثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدثَنَا مُحَمدُ بْنُ زِيَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ وَكَانَ يَمُر بِنَا وَالناسُ يَتَوَضؤُونَ مِنَ الْمِطْهَرَةِ قَالَ: أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ؛ فَإِن أَبَا الْقَاسِمِ صَلى الله عَلَيْهِ وَسَلمَ قَالَ: "وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النارِ"[11].

---

[9] التمهيد إلى علوم الحديث، للكاتب همام سعيد (ص127).

[10] انظر: الوصل المدرج في النقل للخطيب البغدادي (1-159).

[11] أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب غسل الأعقاب (1-44)- رقم 165).

2- من باب الاختصار من بعض الرواة، وذلك بحذف ما يدل على التفصيل، فيأتي من يظن أنها مدرجة من غير تفصيل، ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره الإمام ابن حجر قال: (كان الزهري يفسر الأحاديث كثيرًا، فربما أسقَط أداة التفسير)[12].

3- ومن دواعي الإدراج بيان لفظ غريب، ومن ذلك ما أخرجه البخاري في صحيحه عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشغار، والشغار أن يزوِّج الرجل ابنته على أن يزوِّجه الآخر ابنته، وليس بينهما صَداقٌ)؛ متفق عليه، واتَّفقا من وجه آخر على أن تفسير الشغار من كلام نافع[13].

3- ومن أسباب الإدراج في الحديث استنباطُ حكم شرعيًّا معينًا من خلال الإدراج، ومن أمثلته: عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علَّمه التشهد في الصلاة، فقال: "قل: التحيات لله.."، وذكر التشهد، وفي آخره: "أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا رسول الله، فإذا قلت هذا، فقد قضيت صلاتك، إن شئتَ أن تقوم فقُم، وإن شئت أن تقعد فاقعُد، وقوله: "فإذا قلت ذلك.." مدرج من كلام ابن مسعود[14].

---

[12] النكت على ابن الصلاح للحافظ ابن حجر (2-829).

[13] أخرجه البخاري، كتاب النكاح: باب الشغار، (7-12ح رقم 5112).

[14] أخرجه أحمد (1/ 422)، وأبو داود (970)، وغيرهما.

ومن المدرج الذي ما فيه استنباط الحكم – مثاله المدرج في أول الحديث – : حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: (أسبغوا الوضوء، ويلٌ للأعقاب من النار)، فالمرفوع هو قوله: "ويل للأعقاب من النار"، وأما قوله: "أَسبِغوا الوضوء"، فهو من كلام أبي هريرة رضي الله عنه، والذي يقرأ الحديث يظن أن الكل هو من كلام النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنه لم يُبين ذلك؛ قال الخطيب: وَهِمَ أَبُو قَطَنٍ وَشَبَابَةُ فِي رِوَايَتِهِمَا فِي الْحَدِيثِ عَنْ شُعْبَةَ، وَذَلِكَ أَن قَوْلَهُ: "أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ" مُدرج من كَلامِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَقَوْلُهُ: "وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النارِ" من كَلام النبِي صَلى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلمَ[15].

المطلب الثالث: أهم الطرق للكشف عن المدرج في الحديث:

سلك علماء الحديث لمعرفة الإدراج طرقًا عدة في الحديث، وهي تتركز في ثلاثة مسالك:

جمع طرق الحديث، وأن يصرح الراوي بالمدرج، ووجود قرائن دالة على ذلك، وإليك البيان بشكل موجز:

الأول: جمع طرق الحديث لمعرفة الإدراج في الحديث؛ قال الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى: (والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طُرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويُعتبر بمكانِهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط)[16].

ومن خلال جمع طرق الحديث يتبيَّن اختلاف الرواة وأوهامهم، ويكشف الإدراج من عدمه في الحديث، وهو يدل في نفس الوقت على دقة واعتناء علماء الحديث، وشدة حرصهم على كلام النبي صلى الله عليه وسلم.

---

[15] انظر: الفصل للوصل المدرج في النقل للخطيب البغدادي (1-159).

[16] الجامع لأخلاق الراوي للخطيب البغدادي (2-295).

الطريق الثاني: أن يصرح الراوي نفسه بالإدراج:

ومن أمثلة ذلك ما جاء عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (مَن ماتَ يُشرِك بالله شَيئًا دخَل النار)، وقلتُ أنا – أي ابن مسعود –: مَن ماتَ لا يُشرِك بالله شَيئًا دخَل الجنَة[17].

فقد صرَّح الراوي ابن مسعود رضي الله عنه أن قوله: (ومَن مات لا يشرك بالله..)، هو من كلامه، وليس من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ومن الأمثلة على ذلك أيضًا ما أخرجه البخاري في صحيحه عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رَسولَ اللهِ صلى اللهُ عليه وسلم: (كان إذا خَرَجَ يَومَ العيدِ أمَرَ بالحَربةِ، فتوضَعُ بينَ يَدَيه، فيُصَلي إليها والناسُ وراءَه، وكان يَفعَلُ ذلك في السفَرِ، فمِن ثَم اتَّخَذَها الأُمَراءُ[18]، فقوله: (فمِن ثَم اتخَذَها الأُمَراءُ) مدرج؛ قال ابن حجر: (وهذه الجملة الأخيرة فصَّلها علي بن مسهر من حديث ابن عمر، فجعلها من كلام نافع؛ كما أخرجه ابن ماجه، وأوضَحته في كتاب المدرج)[19].

---

[17] أخرجه البخاري (2-71رقم 1238)، كتاب الجنائز، باب: ما جاء في الجنائز، ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله.

[18] أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب: سُتْرَةُ الإِمَامِ سُتْرَةُ مَنْ خَلْفَهُ (150/1)، رقم 494.

[19] فتح الباري للحافظ ابن حجر (1-573).

الطريق الثالث: وجود قرية تدل على الإدراج، ومن تلك القرائن:

أن يستحيل إضافته إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ومثاله ما أخرجه البخاري قال: حدثنا بشر بن محمد، أخبرنا عبد الله، أخبرنا يونس عن الزهري، سمعت سعيد بن المسيب يقول: قال أبو هريرة رضي الله عنه: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (للعَبدِ المملوكِ الصالِحِ أجرانِ، والذي نَفسي بيَدِه لَولا الجِهادُ في سَبيلِ اللهِ والحَج، وبرُّ أُمي، لَأحبَبتُ أن أموتَ وأنا مَملوكٌ)[20].

ولا يجوز أن يكون ذلك من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، إذ يَمتنع عليه أن يتمنَّى أن يصير مملوكًا[21]، وهناك قرائنُ أُخَر إن وُجدت يَضعُف القول عندها بالإدراج، وما ذكرها يدل عليها ويرشد إليها.

---

[20] أخرجه البخاري، كتاب العتق، باب: إذا أحسَن العبد عبادة ربه، ونصَح سيده، (149/3)، رقم 2548.

[21] النكت على ابن الصلاح لابن حجر (2-813).

المبحث الثاني: المدرج في البخاري، وفيه مطالب، فهو المقصود من البحث:

وهذا المبحث هو المقصود من كتابة هذا البحث، ونحاول في هذا الفصل استخراج المنهج الذي سار عليه البخاري في صحيحه في روايته للمدرج، مع أن الموضوع يستحق دراسة تفصيلية علمية، وخاصة ما يتمتع به الصحيح من مكانة مرموقة من بين كتب السنة، ولكن ما لا يدرك كله لا يُترَك جلُّه، وبالله التوفيق والسداد.

ينقسم المدرج في صحيح البخاري إلى قسمين:

المطلب الأول: المدرج في المتن:

وهو ينقسم أيضًا إلى المدرج في أوله، وأوسطه، وآخره، وإليك التفصيل:

المدرج في أول المتن: وهو نادر جدًّا كما يقول الحافظ ابن حجر، ومن أمثلته: عن أبي صعصعة –رحمه الله تعالى – أن أبا سعيد الخدري رضي الله عنه قال له: «إني أراك تحب الغنم والبادية، فإذا كنت في غنمك أو باديتك، فأذَّنت للصلاة، فارفع صوتك بالنداء، فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جنٌّ ولا إنس ولا شيء، إلا شهِد له يوم القيامة، قال أبو سعيد: سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم[22].

قال الرملي: قوله: قال أبو سعيد: سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ أي: هذا الكلام الأخير، وهو قوله: (فإنه لا يسمع ...) إلى آخره، وتعقَّبه الحافظ ابن حجر بقوله: وقد أورد الرافعي هذا الحديث في الشرح

[22] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الأذان، باب: رفع الصوت بالأذان، (1/ 125)، رقم 609.

بلفظ: إن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأبي سعيد: إنك رجل تحب الغنم، وساقَه إلى آخره ... [23]، فعلى كلام الحافظ ابن حجر لا يوجد إدراج في الحديث، فكله من كلام النبي صلى الله عليه وسلم.

القسم الثاني: المدرج في وسط المتن: فجلَّى للمسلمين أمرهم؛ ليتأهَّبوا أُهبة غزوهم، فأخبرهم بوجْههم الذي يريد، والمسلمون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم كثير، ولا يجمعهم كتاب حافظ (يريد، بذلك الديوان)؛ قال الحافظ ابن حجر: قوله: يريد الديوان، مدرج من كلام الزهري[24].

القسم الثالث: المدرج في آخر الحديث، وهو الأكثر والأغلب في صحيح البخاري، ومن أمثلة ذلك:

ما أخرج البخاري من حديث الباب من طريق مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما في كتاب النكاح، وأخرجه في كتاب ترك الحيل من صحيحه، فقال: حدثنا مسدد، حدثنا يحيى بن سعيد، عن عبيدالله قال: حدثني نافع عن عبدالله رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار، قلت لنافع: ما الشغار؟ قال: ينكح ابنة الرجل ويُنكحه ابنته بغير صداق، وينكح أخت الرجل وينكحه أخته بغير صداق[25].

---

[23] فتح الباري في شرح صحيح البخاري، لابن حجر (2-89).

[24] انظر: فتح الباري للحافظ ابن حجر (8-457)، والمدرج إلى المدرج للحافظ السيوطي ص42.

[25] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحيل، باب: الحيل في النكاح، (9-224)، رقم 6960.

المطلب الثاني: المدرج في الإسناد:

المدرج في الإسناد، وله أقسام عدة؛ منها:

أولًا: أن يكون المتن عند الراوي إلا طرفًا منه، فإنه لم يسمعه من شيخه فيه، وإنما سمعه من واسطة بينه وبين شيخه، فيُدرجه بعض الرواة عنه بلا تفصيلٍ، ومن ذلك ما أخرجه البخاري قال: حدثنا محمد بن يوسف، حدثنا سفيان، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن عبيدة، عن عبد الله بن مسعود قال: قال لي النبي – صلى الله عليه وسلم –: "اقرأ عليَّ"، قلت: يا رسول الله، أقرأُ عليكَ، وعليك أُنزل؟! قال: "نعم"، فقرأت سورة النساء حتى أتيت إلى هذه الآية: ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: 41]، قال: "حسبك الآن"، فالتفت إليه فإذا عيناه تذرفان[26].

الأصل في هذا الحديث بهذا اللفظ المذكور هو روايتان بإسنادين منفصلين، فساقه شيخ البخاري الفريابي بهذا السند فقط، وذلك أن بعض هذا الحديث لم يسمعه الأعمش عن إبراهيم بن يزيد، وإنما سمعه من عمرو بن مرة بن عبد الله الكوفي، وقد بيَّن ذلك يحي بن سعيد القطان عن الثوري عن الأعمش[27].

ثانيًا: أن يُدرَج في متن حديثٍ بعضُ متن حديثٍ آخرَ مخالفٍ للأول في الإسناد[28].

---

[26] أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب فضائل القرآن، باب: قول القارئ للمقرئ: حسبُك، (6-196)، رقم 5050.

[27] انظر: تفصيل ذلك في فتح الباري للحافظ ابن حجر (9-98).

[28] معرفة أنواع الحديث لابن الصلاح (ص:97).

ومن أمثلته: ما أخرجه البخاري في صحيحه عن أنس بن مالك رضي الله عنه: (لا تَباغَضوا، ولا تَحاسَدوا، ولا تَدابَروا، وكونوا عِبادَ اللهِ إخوانًا، ولا يَحِل لمسلِمٍ أن يَهجُرَ أخاه فوقَ ثَلاثةِ أيامٍ)[29].

قوله: (لا تباغَضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا)، هكذا اقتصر الحفاظ من أصحاب الزهري عنه على هذه الثلاثة، وزاد عبد الرحمن بن إسحاق عنه فيه: (ولا تنافسوا)، ذكر ذلك ابن عبد البر في "التمهيد"، والخطيب في "المدرج"، قال: وهكذا قال سعيد بن أبي مريم عن مالك عن ابن شهاب، وقد قال الخطيب وابن عبد البر: خالف سعيد جميع الرواة عن مالك في "الموطأ"، وغيره، فإنهم لم يذكروا هذه الكلمة في حديث أنس، وإنما هي عندهم في حديث مالك عن أبي الزناد؛ أي: الحديث الذي يلي هذا، فأدرَجها ابن أبي مريم في إسناد حديث أنس)[30].

ثالثًا: أن يسوق المحدث السند، ثم يعرض له عارضٌ، فيذكر كلامًا يظن السامع أنه متن ذلك السند، وهذا لا وجود له لا في البخاري ولا في مسلم، قال ابن الصلاح: إنه شبه الوضع؛ كحديث رواه ابن ماجه عن إسماعيل بن محمد الطلحي، عن ثابت بن موسى الزاهد، عن شريك، عن الأعمش، عن أبي سفيان عن جابر مرفوعًا: "من كثُرت صلاته بالليل، حَسُنَ وجهُه بالنهار"[31].

---

[29] أخرجه البخاري في صحيحه، رقم (6066).

[30] انظر: الفصل للوصل المدرج في النقل للخطيب البغدادي (2-742).

[31] أخرجه ابن ماجه في سننه، باب: ما جاء في قيام الليل، (2-358)، رقم 1333، وقد علق العراقي عليه في التبصرة (1-316).

الخلاصة مما مرَّ في بيان أقسام المدرج أن إدراج البخاري لا يضُر في أصل الحديث ومعناه، والزيادة المدرجة – إن ثبتَت – يُحكم عليها بعدم الصحة؛ يقول البيهقي: (الأصل أن ما كان من الحديث متصلًا به، فهو منه، حتى يجيء البيان الواضح بأنه مدرج فيه)[32]، وأن إدراج البخاري في الغالب ممن لا يؤثر في معاني الأحاديث، مثل أن يكون في بيان ألفاظ الغريب والتفسير والشرح، ونحوه، وهو من الصحابي يُحمل على الرواية بالمعنى، وهو جائزٌ بشروطه، وإن كان من الراوي، فهو أعلمُ بما روى.

المطلب الثالث: منهج البخاري في التعامل مع المدرج:

يعتبر الإمام البخاري من أئمة الفقه والحديث، وصحيحه الذي ضمَّنه مسائلَ وأحكامًا فقهية وحديثية، دليل على ذلك، وله درايةٌ واسعة بمسائل الإدراج، ويدل صنيعُه في صحيحه على استخدامه الأحاديثَ المدرجة أدلةً فقهية واضحة، وهو يدرك غرض الرواة من إدراج بعض العبارات في متون الأحاديث النبوية؛ حيث كانوا يضمِّنونها لتفسير غريب، أو استنباط حكم، أو بيان مسألة فقهية، ولا يعد ذلك في نظره عيبًا يُخل بصحة الحديث إذا عُرِفَ مصدره، وتبيَّن الفصل بين النص النبوي وكلام الراوي، ويتمثل منهجه في المدرج فيما يلي:

[32] الموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي (ص: 54).

أولًا: إخراج الحديث على الأصل دون إدراج،

وهو ما مشى عليه في صحيحه في غالب الأحاديث، ومن الأمثلة على ذلك:

قال البخاري: حدثنا عبد العزيز بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب أن حميد بن عبد الرحمن أخبره أن أمَّه أمَّ كلثوم بنت عقبة أخبرته رضي الله عنها أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (ليس الكذاب الذي يُصلح بين الناس، فينمي خيرًا أو يقول خيرًا)[33].

جاء في صحيح مسلم[34] بعد هذا الحديث قول التابعي ابن شهاب الزهري: "ولم أسمع يرخَّص في شيء مما يقول الناس كذبٌ، إلا في ثلاث: الحرب، والإصلاح بين الناس، وحديث الرجل امرأته، وحديث المرأة زوجها"[35].

اقتصر البخاري في صحيحه على إيراد الجملة المرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم: (في الإصلاح بين الناس)، تاركًا جملة: "ولم أسمع يُرَخَّص"؛ لأنها من كلام التابعي - (أي رأي الزهري واجتهاده) - وليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، والبخاري يَحرِص على جمع الأحاديث المرفوعة للنبي صلى الله عليه وسلم في كتابه الأساسي، بينما استوفى مسلم بن الحجاج بعض أقوال التابعين في سياق الرواية.

---

[33] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلح، باب: ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس، (3-183)، رقم 2692.

[34] أخرجه مسلم في صحيح، كتاب: البر والصلة: تحريم الكذب وبيان ما يباح منه، (4-2012)، رقم 101.

[35] انظر: كتاب منهج البخاري في عرض المعلول (ص202)، وبحث المدرج ووجه اخرج البخاري ومسلم في صحيحهما؛ عوض بن سالم مبارك، مجلة أبحاث، العدد الثالث عشر، مارس 2019م.

ثانياً: التصريح بالمدرج في الحديث:

ومن أمثلة ذلك: قال البخاري: حدثنا عبد الله بن صباح، حدثنا معتمر، قال: سمعت عوفًا، حدثنا محمد بن سيرين أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إذا اقترب الزمان لم تَكَد تَكذِب رؤيا المؤمن، ورؤيا المؤمن جزءٌ من ستة وأربعين جزءًا من النبوة، وما كان من النبوة، فإنه لا يكذب)، قال محمد: وأنا أقول هذه، قال: وكان يُقال: الرؤيا ثلاث: حديث النفس، وتخويف الشيطان، وبُشرى من الله، فمن رأى شيئًا يكرهه فلا يَقُصَّه على أحد، وليقُم فليُصَلِّ، قال: وكان يَكره الغُلَّ في النوم، وكان يُعجبهم القيدُ، ويقال: القيدُ ثباتٌ في الدين[36]، بيَّن البخاري وصرَّح بأن القيد والغُل مدرج في الحديث، فتأمَّل.

قال الخطيب: (والمتن كله مرفوع، إلا ذكر القيد والغل، فإنه قول أبي هريرة، أُدرج في الخبر، وبيَّنه معمر عن أيوب، وأخرج أبو عوانة في صحيحه – من طريق عبد الله بن بكر عن هشام – قصةَ القيد وقال: الأصح أن هذا من قول ابن سيرين)[37].

ثالثًا: أن يذكر الإدراج في باب آخر من الصحيح:

مثاله: أخرج البخاري حدثنا أبو اليمان قال: أخبرنا شعيب عن الزهري قال: حدثني أنس بن مالك: (كان رَسولُ اللهِ صلى اللهُ عليه وسلم يُصَلي العَصرَ والشمسُ مُرتَفِعةٌ حَيةٌ، فيَذهَبُ الذاهِبُ إلى العَوالي، فيَأتيهم والشمسُ مُرتَفِعةٌ، وبَعضُ العَوالي مِنَ المدينةِ على أربَعةِ أميالٍ أو نَحوِه)[38].

---

[36] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التعبير، باب: القيد في المنام، (9-37)، رقم 7017.

[37] الفصل للوصل المدرج في النقل (1-170)، وانظر: تفصيل الكلام لابن حجر في فتح الباري (12-407).

ثم ذكر الإدراج في الباب الآخر، فقال: حدثَنَا أَيوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلاَلٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَن رَسُولَ اللهِ صَلى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلمَ كَانَ يُصَلي العَصْرَ، فَيَأْتِي العَوَالِيَ وَالشمْسُ مُرْتَفِعَةٌ، وَزَادَ اللَيْثُ عَنْ يُونُسَ: وَبُعْدُ العَوَالِيَ أَرْبَعَةُ أَمْيَالٍ أَوْ ثَلاَثَةٌ.

رابعًا: أن يستنبط البخاري ترجمة، فيتوهم أنها من الحديث، ومن ذلك:

قال البخاري في صحيحه: باب الرجل يكون له مَمر أو شرب في حائط، أو في نخل، قال النبي صلى الله عليه وسلم: "مَنْ بَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤَبَّرَ، فَثَمَرَتُهَا لِلْبَائِعِ"، فَلِلْبَائِعِ المِمَرُّ وَالسَّقْيُ حَتَّى يَرْفَعَ، وَكَذَلِكَ رَبُّ العَرِيَّةِ[39].

ثم ذكر الحديث بعد الترجمة، فقال: أخبرنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث حدثني ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: مَن ابتاع نخلًا بعد أن تؤبر، فثمرتها للبائع، إلا أن يشترط المبتاع، ومن ابتاع عبدًا وله مال، فماله للذي باعه، إلا أن يشترط المبتاع، وعن مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر في العبد[40].

---

[38] أخرجه البخاري، كتاب: مواقيت الصلاة، باب وقت العصر (1-125)، رقم 550.

[39] صحيح البخاري (3-114).

[40] صحيح البخاري، (3 - 115)، حديث رقم 2379.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله معقبًا: قوله: (وللبائع الممرُّ والسقيُ حتى يرفع) – أي: ثمرته – (وكذلك ربُّ العرية)، وهذا كله من كلام المصنف، استنبطه من الأحاديث المذكورة في الباب، وتوهَّم بعضُ الشرَّاح أنه بقية الحديث المرفوع، فوَهِمَ في ذلك وهمًا فاحشًا[41].

خاتمة البحث:

توصلت من خلال البحث إلى جملة من النتائج، ومن أبرزها:

1-البحث بيَّن أن علم الإدراج من العلوم الهامة المتعلقة بعلم الحديث؛ إذ به يتم الكشف وتمييز كلام النبي صلى الله عليه وسلم من كلام غيره من الرواة.

2-أن تعمُّد الإدراج في الحديث عند علماء الحديث محرمًا، وإنما يتسامحون فيما لم يؤثر في معنى الحديث؛ كتفسير لفظ، وبيان غريب، أو توضيح معنى.

3-الإمام البخاري كان على معرفة ودراية تامة بالمدرج وألفاظه، والكشف عنه، من خلال منهج علمي رصين، والكشف عنه إما تصريحًا، أو استنباطًا، وترجمة للباب، وتوظيف كل ذلك في خدمة الحديث النبوي.

4-أن غالب الإدراج الواقع في صحيح البخاري إنما يكون في آخر المتن، وهذا مما لا يؤثر في صحة المعنى؛ لأنه في تفسير الغريب من الألفاظ وتصريح الراوي أنه من كلامه، وليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم.

---

[41] فتح الباري لابن حجر (5- 50 .

5-أهمية معرفة مناهج العلماء في مؤلفاتهم؛ إذ لا يمكن الحكم إلا بدراسته دراسةً تطبيقية، وليس مما كتبه الآخرون.

توصية:

إن الإمام البخاري رحمه الله من المحدِّثين الكبار، ممن ترك لنا رصيدًا علميًّا ضمنُه كتابه الصحيح؛ فينبغي الاهتمام بهذا النتاج العلمي، وأن تتم دراسته دراسة متخصصة، وفيما يتعلق بالمدرج، فإن حجم المدرجات في البخاري بلغت 180 حديثًا، موزعة في أبواب البخاري كلها، لها مبرر أو تفسير، ولا تَقدَح في مكانة البخاري المرموقة، فينبغي على الباحثين مواصلة الكتابة، وتحريك الهمم في هذا الموضوع، ومِن ثَم فهو يحتاج إلى بحث خاص؛ لتكون النتائج أدقَّ وأعمقَ وأنفعَ.

ثبت المصادر:

1- ابن حجر: أبو الفضل علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت:852هـ)، النكت على ابن الصلاح، نشر المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1404-1984م.

2-ابن حجر: أبو الفضل علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت:852هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، الناشر دار المعرفة، بيروت - لبنان، 1379هـ، محمد فؤاد عبد الباقي، أشرف على طبعه محيي الدين الخطيب.

3- ابن كثير: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري، ثم الدمشقي، (ت ٧٧٤ هـ)؛ المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية.

4- البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، (١٩٤ – ٢٥٦ هـ)، جزء القراءة خلف الإمام؛ حقَّقه وعلق عليه: الأستاذ فضل الرحمن الثوري، الناشر: المكتبة السلفية – باكستان، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م.

5- ابن منظور: محمد بن مكرم بن علي بن الفضل جمال الدين الأنصاري (ت: 711هـ)، لسان العرب، الناشر: دار صادر، بيروت، طبعة ثالثة 1414هـ.

6- ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجه اسم أبيه يزيد (ت ٢٧٣هـ): سنن ابن ماجه؛ تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي [ت ١٣٨٨هـ]، الناشر: دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي.

7- أحمد بن حنبل: الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ – ٢٤١هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل؛ المحقق: شعيب الأرنؤوط [ت ١٤٣٨هـ] – عادل مرشد – وآخرون؛ إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١م.

8- حمزة عبد الله المليباري: أستاذ الحديث بالجامعة الإسلامية قسنطينة: الحديث المعلول قواعد وضوابط، الناشر: المكتبة المكية – دار ابن حزم.

9- الخطيب البغدادي: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد الخطيب البغدادي (ت: 463هـ): الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع؛ تحقيق محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف الرياض.

10- الخطيب البغدادي: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد الخطيب البغدادي (ت: 463هـ): الفصل للوصل المدرج في النقل؛ تحقيق عبد السميع الأنيس، الناشر: دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1997م.

11- السخاوي: أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت: 902هـ): فتح المغيث بشرح ألفية العراقي؛ تحقيق على حسين، الناشر: مكتبة السنة - مصر، الطبعة الأولى، 1424هـ - 2003م.

12- الزبيدي: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس؛ جماعة من المختصين، من إصدارات: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، أعوام النشر: (١٣٨٥ - ١٤٢٢هـ) = (١٩٦٥ - ٢٠٠١م).

13- الطحاوي: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت ٣٢١هـ)، شرح مشكل الآثار؛ تحقيق: شعيب الأرنؤوط [ت ١٤٣٨ هـ]، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٤٩٤م.

14- الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، الموقظة في علم مصطلح الحديث؛ اعتنى به عبد الفتاح أبو غُدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.

15- الغماري: عبد العزيز بن محمد الصديق (ت: 1994م)، تسهيل المدرج إلى المدرج، ط/ دار البصائر، دمشق 1982م.

16- عبد الله بن يوسف الجديع؛ تحرير علوم الحديث، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.

17- عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح؛ المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، سنة النشر ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

18- عوض سالم مبارك، المدرج ووجه إخراج البخاري ومسلم في صحيحيهما له، الناشر: مجلة أبحاث، العدد الثالث عشر، (يناير - مارس 2019م).

19- مسلم: صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، (٢٠٦ - ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي [ت ١٣٨٨ هـ]، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، عام النشر ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥م.

20- همام: د. همام عبد الرحيم سعيد، التمهيد في علوم الحديث، الناشر: مكتبة الفرقان، عمان، ط1، 1412 هـ - 1992م.

المحتويات

مقدمة البحث: 2

الدراسات السابقة: 5

منهج البحث: 5

المبحث الأول: تعريف المدرج، وفيه ثلاثة مطالب: 7

المطلب الأول: تعريف المدرج لغة واصطلاحًا. 7

أهمية معرفة الإدراج في الحديث: 8

المطلب الثاني: المدرج وحكمه عند أهل الحديث: 9

دواعي الإدراج وأسبابه: 10

المطلب الثالث: أهم الطرق للكشف عن المدرج في الحديث: 12

الطريق الثاني: أن يصرح الراوي نفسه بالإدراج: 13

الطريق الثالث: وجود قرية تدل على الإدراج، ومن تلك القرائن: 14

المبحث الثاني: المدرج في البخاري، وفيه مطالب، فهو المقصود من البحث: 15

المطلب الأول: المدرج في المتن: 15

المطلب الثاني: المدرج في الإسناد: 17

المطلب الثالث: منهج البخاري في التعامل مع المدرج: 19

خاتمة البحث: 23

توصية: 24

ثبت المصادر: 24

المحتويات 28